

## ماكرون دخل نادي العظماء من دون عناء فرنسا إلى انتخابات نيابية حامية.. وحكومة مساكنة

انتهت الانتخابات الرئاسية الفرنسية على جولتين، في نيسان الماضي، الى فوز الرئيس ايمانويل ماكرون بولاية ثانية، لكنها لم تنته فصولا وستكون هناك جولة ثالثة مكملة في حزيران الجاري عندما تجري انتخابات تشريعية ستكون اكثر سخونة وضراوة، وستحدد ما اذا كان ماكرون سوف يستحوذ على الاكثية النيابية وينفرد في الحكم، ام سيضطر الى تشكيل حكومة مساكنة؟

فوز الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بولاية رئاسية ثانية لخمس سنوات تنتهي في العام 2027 كان متوقعا وطبيعيا ولم يكن مفاجئا. ربما عنصر المفاجأة الوحيد يكمن في الفارق ونسبة الاصوات، اذ كانت المؤشرات والاستطلاعات تشير الى فارق ضئيل لا يتعدى 6 نقاط (53 مقابل 47%) فجاء بـ16 نقطة (58 مقابل 42%)، ليحصل ماكرون على فوز واضح ومريح. هذه النتيجة حصلت اولاً، بسبب مارين لوبن التي يدين لها ماكرون بفوز ثمين من دون عناء. فوز وضعه من دون عناء في مصاف عظماء فرنسا الذين حكموا لولايتين متتاليتين مثل شارل ديغول وفرنسوا ميتران وجاك شيراك.

في الواقع، ان التصويت كان ضد لوبن اكثر مما كان مع ماكرون، والفرنسيون صوتوا باكثريتهم لقطع الطريق على لوبن ومنع وصولها الى قصر الاليزيه، وحيث لم يكن هناك من خيار ثالث. لكن التدقيق في الارقام والنسب يكشف حقيقة اخرى هي تراجع ماكرون في وجه مرشحة اليمين المتطرف: لوبن حققت، رغم فشلها في الوصول الى قصر الاليزيه، نجاحا واضحا عدته انتصارا، اذ صوت لصالحها 13.3 مليون ناخب وما نسبته 41.46 في المئة من الاصوات. هذا ما يعد اعلى ما حصل عليه اليمين المتطرف اطلاقا، ما يعني ان ايدولوجيا اليمين المتطرف قد توسعت في الاعوام العشرين الماضية بحيث اصبح تأهل مرشحها الى الجولة الثانية مما تعنيه امرا طبيعيا.

اهم ما اسفرت عنه الانتخابات الرئاسية الفرنسية: 1- انها انتخابات اوروبية في بعدها ونتائجها. بعدما امضت اوروبا اسابيع في رصد هذا الحدث الفرنسي وساورها القلق بعدما ضاق الفارق بين ماكرون ولوبن، فانها مع اعلان فوز ماكرون تنفست الصعداء متجاوزة القطوع الفرنسي. فمن شأن انتصار لوبن، لو تحقق، ان يزعزع استقرار



التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد روسيا، ويقلب دور باريس كقوة اوروبية فاعلة رأسا على عقب، وربما يمنح قادة دول غربية اخرى مساحة للمشغبة في وجه الولايات المتحدة والناو. ايضا، كان فوز لوبن سيضع الاتحاد الاوروبي امام ازمة له، منذ خروج بريطانيا، ويعزز مواقف دول مشغبة، مثل هنغاريا، التي جددت لليمين.

2- الانتخابات كرس سقوط و"تبخر" الحزبين الكبارين التقليديين اليميني (الديغوليون والان الجمهوريون) واليساري (الاشتراكي) ونهاية الانقسام الشعبي بين هذين الحزبين، واعادت رسم الخارطة السياسية الفرنسية بين ثلاث قوى ومحاور اساسية: محور الرئيس ماكرون مع حزب "الجمهورية للامام" الذي صار اسمه "حزب النهضة"، ومحور مارين لوبن مع اليمين المتطرف،

ومحور جان لوك ميلونشون مع اليسار الراديكالي. هكذا، فان الخارطة السياسية باتت موزعة بين قوتين متطرفتين وقوة وسطية تستقطب قوى يمينية ويسارية معتدلة.

3- انها انتخابات مفتوحة على جولة او دورة ثالثة. فالمعركة لم تنته مع نهاية الانتخابات الرئاسية واعلان فوز ماكرون، وانها مقبلة على جولة ثالثة مع الانتخابات التشريعية الحاسمة التي ستعلن المعادلة النهائية لميزان القوى السياسي والشعبي. فاذا كان الفرنسيون اعطوا ماكرون في العام 2017 اكثرية نيابية واضحة وحاسمة وفرصة الحكم بصلاحيات كبيرة واستنادا الى قاعدة شعبية ونيابية واسعة، فانهم لن يعطوه هذه المرة اكثرية وتفويضا، وانما سيضعون في وجهه قيودا وضوابط، وسيدفعون في اتجاه اقامة توازن سياسي جديد يعكس المعادلة الثلاثية، وحيث ستكون لليمين

المتطرف فرصة تحسين وضعه في الجمعية الوطنية بعدما عزز نفوذه وشعبيته في الارياف ومدن كبرى وفي مناطق باتت شبه مغلقة له. وفي حال لم ينجح ماكرون في الاحتفاظ باكثريته الراهنة، سيكون عليه التعايش مع المعارضة واختيار رئيس للحكومة منها. وقد سارع مرشح اليسار المتشدد جان لوك ميلونشون ليعتبر ان الانتخابات القادمة ليست سوى الجولة الثالثة من الانتخابات الرئاسية التي يريد ان تقوده الى القصر الحكومي، فيما اعلنت لوبن انها ستخوض المعركة القادمة لايصال اكبر كتلة برلمانية لـ"التجمع الوطني" الذي تقوده. اسدلت الستارة على المعركة الرئاسية وانطلقت معركة اخرى عنوانها الانتخابات التشريعية في فرنسا التي ستجرى في دورتين يومي 12 حزيران المقبل و19 منه. هذه المعركة تعد مهمة وحيوية بكافة المقاييس. فالرئيس ايمانويل ماكرون الذي نجح في تجديد ولايته في قصر الاليزيه لخمس سنوات اضافية، في حاجة الى الفوز بها. وطموحه الحصول على اكثرية نيابية في البرلمان ضرورية لدعم الحكومة الجديدة التي سيشكلها في الايام القليلة المقبلة. لتبدأ العمل على تنفيذ وعوده الانتخابية ومشاريعه الاصلاحية بما فيها المشروع الذي يثير الجدل الاكبر والخاص برفع سن التقاعد الى 65 عاما.

ورغم ان ماكرون فاز في الانتخابات الرئاسية بفارق مريح عن منافسته مرشحة اليمين المتطرف



### اوربا تنفست الصعداء بعدما تجاوزت قطوع لوبن



مارين لوبن، فان حسابات المعركة النيابية مختلفة عن الرئاسيات بسبب النظام الانتخابي الاكثري الذي يعتمد الدائرة المصغرة. واذا كان المحللون السياسيون مجمعين على ان حصول الانتخابات التشريعية بعد الرئاسية يوفر للرئيس الفائز ولحزبه دينامية، وهو ما برز بقوة بعد فوز ماكرون في العام 2017، الا ان الوضع في 2022 مختلف عما كان عليه قبل خمس سنوات.

يكمن احد وجوه الاختلاف ان 42 في المئة من الذين اقترحوا لصالح ماكرون، وفق ما بينته استطلاعات الراي التفصيلية، انما فعلوا ذلك لقطع الطريق على وصول لوبن الى الرئاسة. والحال ان هؤلاء الناخبين يرجح ان يعودوا الى احزابهم بحيث لن يكون مضمونا اقتراعهم لصالح مرشحي حزب "الجمهورية الى الامام" (اي حزب ماكرون). يضاف الى ذلك ان الحزب الرئاسي يراهن على انضمام شخصيات من اليمين التقليدي والوسط

الى صفوفه بحيث يتمكن من تقديم ترشيحات موحدة لضمان فوز مريح.

خلال الانتخابات الرئاسية الاخيرة، التي خاضها اليسار الفرنسي بخمسة مرشحين، يضاف اليهم مرشح "الخضر"، عجز اي منهم عن التأهل للجولة الثانية التي تنافس فيها ماكرون ومرشحة اليمين المتطرف لوبن. بيد ان مرشح اليسار المتشدد ميلونشون لم يكن بعيدا عن تحقيق انجاز من هذا النوع، اذ انه حصل على 22 في المئة من اصوات الناخبين (7.6 ملايين صوت) ليحل في المرتبة الثالثة، وتقلص الفارق بينه وبين لوبن الى 400 الف صوت فقط. ولكن اخفاق ميلونشون في الانتخابات الرئاسية اخذ في التحول الى انجاز في الانتخابات التشريعية بعدما قدم اليسار، بكل تلاوته، لوائح موحدة للانتخابات التشريعية للحصول على اكثرية والزام ماكرون تسمية ميلونشون رئيسا للحكومة.

هكذا ترسم الخارطة السياسية بين ميلونشون الساعي ليكون رئيسا للوزراء، مستندا الى تحالف يساري عريض، وبين ماكرون الذي يريد اكثرية مريحة ومطواعة لسنوات حكمه الخمس المقبلة، وبين مارين لوبن التي تطرح نفسها المعارضة الاولى للعهد وتريد كتلة برلمانية كبيرة في المجلس المقبل. يعكس هذا الوضع صورة المشهد السياسي الجديد المكون من ثلاث كتل شبه متقاربة، فيما الاحزاب التقليدية ضمرت الى حد الذوبان.

## المبادرة الفرنسية في لبنان عائدة بعد الانتخابات

انكفاً الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون عن الملف اللبناني وازعا مبادرته جانبا منذ مطلع هذا العام بسبب الحرب الاوكرانية على حدود اوروبا، وبسبب الانتخابات الفرنسية التي كسبها من دون عناء كبير، وكان لبنان حاضرا في حملته الانتخابية، داعيا الى "معرفة التشاور مع كل قوة والاستمرار في بناء تحالفات في الشرق الاوسط، والمضي في التحرك من اجل اجترار حلول للبنان، هذا البلد الذي نحبه كثيرا"، كما قال.

من المتوقع ان يكمل ماكرون في لبنان من النقطة التي كان توقف عندها، وان تعود المبادرة الفرنسية الى لبنان تحت ثلاثة عناوين - مرتكزات اساسية:

- 1- لتخفيف من وطأة الازمة المالية الاقتصادية الاجتماعية الخانقة. وفي هذا الاطار، تدرج خطوة انشاء صندوق الدعم الفرنسي - السعودي للمساعدات والحاجات الانسانية والملحة، وعملية تحضير المناخات الملائمة لاستئناف خطة التعافي المالي الاقتصادي بعد الانتخابات.
- 2- ادارة التوازنات السياسية الداخلية في مرحلة ما بعد الاستحقاق الرئاسي، وبدءا من الحكومة الجديدة ستكون حكومة الاشراف على الانتخابات الرئاسية المقبلة، وحكومة ادارة الفراغ الرئاسي فيما لو لم تحصل الانتخابات.
- 3- رعاية توازن اقليمي في لبنان وتنظيم التعايش بين ايران والسعودية على الارض اللبنانية، بعدما قطعت شوطا متقدما في التنسيق مع السعودية حول لبنان انطلاقا من بيان جدة المشترك، في وقت تحتفظ فرنسا بخطوط مفتوحة مع ايران في شأن كل القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومن بينها ملف المفاوضات النووية والملف اللبناني.